

تعقيبي على مقال الدكتور حسن السيد (هل نحن مؤمنون فعلاً بالديمقراطية؟!)
١١-١-٢٠١١ على مدونة نحو مجلس تشريعي منتخب

أبو خليفه

أقول في إجابتي على تساءل الدكتور حسن السيد، أن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي أصبح التزاماً على حكومة قطر وحقاً لشعبها ويتوقف على إرادتهما المشتركة وضع الممارسة الديمقراطية موضع التطبيق، وذلك مسألة زمن في ضوء النقاش الجاري.

و أقترح إلى جانب تذكيرنا باستحقاقات دستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٥ ومنها انتخاب مجلس الشورى وتفعيل فصل السلطة التشريعية، أن ننقف أنفسنا بمتطلبات الانتخابات الديمقراطية وهي الحرية والنزاهة والفاعلية بمعنى تعبير نتائج الانتخابات عن إرادة الناخبين.

وهذا يتطلب بالضرورة وضع قانون انتخابات و تحديد دوائر انتخابية بشكل يسمح بقيام انتخابات ديمقراطية في قطر، تحكمها الاعتبارات الوطنية.

ومن أجل ذلك أقترح أن تطرح مدونة مجلس تشريعي منتخب للنقاش ، قوانين الانتخاب في الدول القريبة منا وهي البحرين والكويت لعلنا نستخلص من روح ونص القانونين ما يتمتعان بهما من معايير الانتخابات الديمقراطية وما ينقصهما من شروط لتحقيق حرية الانتخابات ونزاهتها وفعاليتها.

و بذلك نعي ونطالب ونساعد، بما يجب توفيره من قانون انتخابات في قطر يؤكد على وجود سلطة انتخابات مستقلة تحت إشراف قضائي و اعتبار قطر كلها دائرة انتخابية واحدة، يمثل النائب المنتخب فيها كل أهل قطر.

وهذا الانتقال من ترديد شعار الديمقراطية إلى الاهتمام بمضمون الديمقراطية ونوعيتها يطمئن أخي عبد العزيز خاطر ومن يذكر وننا بما هو متوقع من الانتخابات في الأوضاع العربية الراهنة.

هل نحن مؤمنون فعلاً بالديمقراطية؟!



د حسن بن عبد الرحيم السيد

وإن كنا بالفعل مؤمنين بها، فلماذا تأخرنا عن الدعوة إلى انتخابات مجلس الشورى، ولماذا عطلنا مواد الدستور الدائم الخاصة بهذا المجلس ودوره في سن القوانين ومراقبة الحكومة، وفي مناقشة وإقرار كل بنود الموازنة العامة. هذا الدستور الذي استفتي الشعب بشأنه عام ٢٠٠٣، أي قبل نشأة منتدى المستقبل الذي تستضيفه الدولة اليوم، وقبل تأسيس مؤسسة الديمقراطية العربية في قطر، وقبل ترأس قطر لمجموعة حركة الديمقراطيات. **وإن كنا غير مؤمنين بالديمقراطية!، فلماذا إذن ننشئ مؤسسة للديمقراطية ونستضيف هذا الكم من المؤتمرات التي تدور محاورها حول الديمقراطية والانتخابات ومنظمات المجتمع المدني؟**

تنطلق اليوم الثلاثاء أنشطة وفعاليات الدورة السابعة لمنتدى المستقبل. هذا المنتدى الذي أنشئ عام ٢٠٠٤ بمبادرة من دول مجموعة الثماني ودول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط الكبير وتعهدت به دول المجموعة على تشجيع الإصلاح في المنطقة. ويسعى هذا المنتدى، الذي تستضيفه قطر، وتشارك فيه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة الثماني، وشركاء دوليون، وثمانية وثلاثون وزيراً وأكثر من ٢٥٠ مشاركاً من منظمات المجتمع المدني وممثلون عن قطاع الأعمال، إلى تهيئة الإطار لحوار مرن صريح وشامل حول تعزيز الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني وتنمية الكفاءات التدريبية وتطويرها. ويبحث المنتدى، كما نقلت وكالة الأنباء القطرية (قنا)، في قضايا ومحاور تتعلق بالإصلاح في مجالات الديمقراطية والحوكمة والانتخابات ودور منظمات المجتمع المدني في مسار الديمقراطية والإصلاح. ومن المقرر أن تعرض كل دولة مشاركة في المنتدى الجهود التي قامت بها لدعم الأمن والاستقرار والتنمية والإصلاح السياسي.

وفي الإطار ذاته افتتحت في الدوحة بالأمس ورشة دولية أطلق عليها "من أجل مشروع ديمقراطي عربي" والتي تنظمها المؤسسة العربية للديمقراطية وهي منظمة أنشئت عام ٢٠٠٧ بمبادرة من دعاة الديمقراطية العرب، وأصبحت الدوحة مقراً لها، وقد ناقش المشاركون في هذه الورشة إشكالات المسار الديمقراطي في المنطقة وكيفية الخروج بتوصيات سيتم رفعها ومناقشتها مع الحكومات المعنية من أجل حثها على التحرك والعمل بجدية نحو تجسيد طموح الانتقال الديمقراطي.

ومن جانب آخر استعرض سعادة السيد محمد عبدالله الرميحي، مساعد وزير الخارجية القطري لشؤون المتابعة الذي شارك في الورشة، الجهود القطرية في دعم الديمقراطية، مبيناً أن قطر ترأست مؤتمر السادس للديمقراطيات الحديثة والمستعادة، كما ترأست مجموعة حركات الديمقراطيات الحديثة والمستعادة في الأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات.:

السؤال البدهي الذي يمكن أن يطرح بعد سلسلة الأخبار هذه، هل نحن مؤمنون فعلاً بالديمقراطية؟ وإن كنا بالفعل مؤمنين بها، فلماذا تأخرنا عن الدعوة إلى انتخابات مجلس الشورى، ولماذا عطلنا مواد الدستور الدائم الخاصة بهذا المجلس ودوره في سن القوانين ومراقبة الحكومة، وفي مناقشة وإقرار كل بنود الموازنة العامة. هذا الدستور الذي استُفتي الشعب بشأنه عام ٢٠٠٣، أي قبل نشأة منتدى المستقبل الذي تستضيفه الدولة اليوم، وقبل تأسيس مؤسسة الديمقراطية العربية في قطر، وقبل ترأس قطر لمجموعة حركة الديمقراطيات. وإن كنا غير مؤمنين بالديمقراطية!، فلماذا إذن ننشئ مؤسسة للديمقراطية ونستضيف هذا الكم من المؤتمرات التي تدور محاورها حول الديمقراطية والانتخابات ومنظمات المجتمع المدني؟

إن نواة المستقبل وضعها سمو الأمير قبل نشأة منتدى المستقبل بكثير، عندما أكد في خطابه الموجه لمجلس الشورى عام ١٩٩٨ على نيته في وضع دستور دائم للبلاد، "تكون بنوده الأساسية تشكيل برلمان منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، لتتويج سعيه نحو تكريس المشاركة الشعبية كأساس للحكم."... واليوم وقد مر على هذه النواة ثلاث عشرة سنة! هلا نجعل منتدى المستقبل مناسبة لإحيائها وقطف ثمارها، ومفاجأة مواطنينا بإطلاق الدعوة إلى انتخابات مجلس الشورى؟ هذا والله من وراء القصد.

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=224278>